

التنوع الاجتماعي واشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أحلام علاء رزوقي

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود

أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

جامعة بابل - كلية الآداب

Social Diversity and the Problematic of Political Stability in Iraq after 2003.

Ahlam Alaa Razouki

Asst. Prof. Dr. Ahmed Jassim Matroud

Asst. Prof. Dr. Wissam Saleh Abdul Hussein

University of Babylon - College of Arts

الملخص:

إن العلاقة بين التنوع الاجتماعي واشكالية الاستقرار السياسي في العراق هي علاقة مركبة ومعقدة، حيث يمكن لهذا التنوع ان يكون مصدر قوة وثراء للمجتمع ولكنه في سياقات معينة، وخاصة عند سوء ادارته او استغلاله سياسيا، قد يتحول الى عامل مزعزع للاستقرار، وان التنوع الاجتماعي له تاثير على الاستقرار السياسي في العراق يمثل في قضية بناء الهوية الوطنية الجامعة ففي ظل وجود انتماءات قومية ودينية ومذهبية قويه يصبح بناء هوية وطنية تتجاوز هذه الانتماءات الفرعية، حيث ان الصراعات الطائفية والقومية ساهمت في تفتت الهوية الوطنية وجعلت من الصعب على المجتمع ان يتفقوا على رؤية مشتركة لمستقبل بلدهم وهذا الضعف في الهوية الوطنية يسهل بدوره بروز الولاءات الضيقة على حساب المصلحة العامة مما يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي، كما ان نظام المحاصصة السياسية الذي اعتمد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي قام على توزيع المناصب والموارد بناءً على الانتماءات الطائفية والقومية يعد مثالا واضحا على كيفية تحول التنوع الى إشكالية سياسية فبدلا من ان يكون التنوع أساسا للمشاركة والتكامل أدت المحاصصة الى تفاقم الصراعات بين المكونات الاجتماعية، وان التدخلات الخارجية تمثل عاملا يزيد من تعقيد العلاقة بين التنوع الاجتماعي والاستقرار السياسي فالدول الإقليمية او الدولية قد تسعى لاستغلال الانقسامات الداخلية لتحقيق مصالحها الخاصة عبر دعم اطراف معينة على حساب اخر مما يؤجج الصراعات ويعرقل جهود بناء الثقة والمصالحة، حيث ان التنوع بحد ذاته ليس هو المشكلة بل تكمن الإشكالية في كيفية إدارة هذا التنوع وفي طبيعة النظام السياسي والمؤسسات القائمة ان بناء دولة مواطنة تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم وتعزيز الحوار وإصلاح النظام السياسي بما يضمن الكفاءة والعدالة بدلا من المحاصصة عي خطوات جوهرية لتحويل التنوع من تحد الى فرصة لتعزيز الاستقرار والازدهار في العراق .

التنوع، التنوع الاجتماعي، الاشكالية، الاستقرار، الاستقرار السياسي، المجتمع العراقي

Abstract

The relationship between social diversity and political stability in Iraq is a complex and purposeful relationship. This diversity can be a source of strength and a factor for societal progress, especially when managed wisely and politically exploited as a factor for enriching democracy. However, social diversity can also become a factor of division and fragmentation, weakening national unity in the absence of a clear vision and genuine will to build a national identity that transcends ethnic, sectarian, religious, and regional affiliations and becomes a unified national identity. The failure to overcome internal conflicts and national divisions has contributed to weakening the national identity and perpetuating instability. The failure to address these issues politically has led to the marginalization of some societal components and their exclusion from political participation and power, which affects the public interest and deepens mistrust in state institutions, and it has become the basis of political and social corruption. The continuation of quota-based systems may perpetuate internal conflicts and serve the interests of specific groups at the expense of the national interest. Thus, efforts must be directed toward building a national identity and political stability by breaking out of the quota framework and adopting a system that guarantees competence and citizenship instead of quotas. This would provide an opportunity to achieve political stability and progress in Iraq through real steps toward reform and national dialogue.

Key Words: Diversity, Social Diversity, Problem, Stability, Political Stability, Iraqi Society

المقدمة.

تتميز جميع المجتمعات البشرية اليوم بالتنوع الاجتماعي وهو التنوع الي يعتمد في كثير من الاحيان على عدة معايير، بما في ذلك تنوع الطوائف والطبقات. لذا تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على البحث العلمي الاجتماعي على اشكالية ليست وليدة اليوم تتعلق بخصوصيات البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي الذي يعتبر من المجتمعات التعددية منذ القدم ، فالتنوع الاجتماعي يشير الى التعددية العرقية الدينية والثقافية واللغوية كما ويعكس تعددية الهوية الانسانية اذ يتواجد الافراد في بيئات اجتماعية تشمل مجموعه واسعه من القيم والمعتقدات والاعراف نتيجة لعدت عوامل منها الاستعمار والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية واشكالية الاستقرار السياسي الذي تعد من بين المشكلات المهمة الذي تعاني منها اغلب دول العالم الا ان الدول المتقدمة تجاوزت هذه الاشكالية عبر سلسلة من الاليات وبفعل التجربة وتطورها نجد الدول الغير متقدمة على العكس تماما تعاني من هذه الاشكالية الذي انعكست سلبا على نواحي الحياة وتفرعاتها وبما ان العراق من الدول الغير متقدمة لا زال يعاني من هذه الظاهرة منذ تأسيس دولة المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي الا انها ازدادت على نحو غير معتاد في المرحلة الذي تلت عام ٢٠٠٣ اذ شهد العراق عمليات تغير جذرية انتجها الاحتلال الامريكي حملت

تداعيات كثيره حاقه بالمجتمع والدولة وقلبتها راسا على عقب لذا فان رصد ماجرا في هذه المرحلة يشكل واحد من اهم انشغالات الدراسة لهذه الاحداث التي تتناول جوانب مختلفة ووجهات نظر متباينة شكلت واقعا جديدا لم يخضوه العراقيين من قبل فأتت هذه الاشكالية تأثير كبير على الاستقرار السياسي الذي جرا في العراق بعد عام (٢٠٠٣) والسبب وراء استفحالها عوامل متعددة داخلية وخارجية واصبح التنوع واحد من اهم روافد المعاناة وخلق نمط من سياسات الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي والاضطهاد الثقافي للثقافات الفرعية فيه لذا ارتكزت دراستنا الى عد المعيار الاساسي الذي ينتهج ادارة التنوع مؤشرا لبناء دولة مدنية حقيقية من خلال فرضتين اساسيتين الاولى ان يشكل التنوع واقعا اجتماعيا ملموسا اما الثانية تجاوز جميع العقبات الذي ادت الى سوء ادارة التنوع من المؤسسة السياسية القائمة على ادارة الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي بالتعامل مع التنوع بوصفه عامل هدم وليس عامل بناء وأثراء الامر الذي اعاد بناء نموذج الدول السلطوية بالأغلبية الديمغرافية ان نموذج الدول المدنية المتنوعة يقوم بالاعتراف بالتنوع بما يتلاءم مع متطلبات الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية لجميع افراد وجماعات المجتمع العراقي وتدعيم قدرات النظام السياسي من خلال توسيع المشاركة السياسية والتوزيع العادل للقيم السلطوية في المجتمع

المبحث الاول: العناصر الاساسية للبحث

اولا: مشكلة واهمية واهداف البحث

- مشكلة البحث

يعد التنوع الاجتماعي سنة الهية اقراها الشرع المقدس كمبدأ حياة وقننها القانون الوضعي كضمان اجماع يُثبت قوامه قبول الاخر المتشابه في أصل الخلقة المختلف في بواعث ما تكتنزه الثقافة الفرعية من ارجحيات يعتقد انها تعلق من سمو ذاته بالنسبة للآخرين عقديا مع ايمانه بمركزية مايؤمن به الاخر من قوالب نمطية يلتزم بها موقفا وسلوكا في التعامل مع الآخرين. في ظل ذلك يعد الاعتراف بحق ما يؤمن به الجميع فلسفة مجتمعية هادفة لتأصيل قبول مقومات التنوع المجتمعي الذي اقراه الباري جل وعلا في قوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣). ومن ثم فلا مجال لرفض ذلك التنوع وعدم الاعتراف به او التسليم بأحقية لأنه سيدفع نحو أرجحية مسار عدم الاستقرار المجتمعي في المجالات كافة وفي مقدمتها السياسي منها..

وعليه لا بد لنا من ان نتقبل فكرة ان عدم الاستقرار السياسي في العراق مبعثه عدم التسليم بالتنوع المجتمعي وادارة حقوق مكوناته في مقابل تأديتهم للواجبات التي هي حق عليهم للمجتمع العراقي الحاضر. تلك الاحجية الموضوعية تمثل الدليل السوسيولوجي الذي يضع استراتيجية الحل الوطني الداعم لبدء تجاوز هموم الجموع وحيرة النخب السياسية واعانتها في تبني خطط وبرامج واقعية تُحجم من اختلاجات الفكر والسياسة المتضاربة

التي تحكمت - طوال عقدين من الزمن فضلا عن سنوات طويلة سبقتها - في تجذير وتسييد قوامة احقية مكون او القليل منها على حساب الكثير

- اهمية الدراسة.

مما لاشك فيه ان التنوع الاجتماعي يمثل موضوعا ذات اهمية علمية كبيرة في مجال علم الاجتماع وهذا يرجع الى قيمته المعرفية التي تفسح للباحثين السوسيولوجيين في تبني اطروحات فكرية تعقلن على وفق مساراتها الوصول الى طرق واليات تعزز من الوحدة بين الجماعات المختلفة في الكيان المجتمعي الواحد، وعلى وفق ذلك تتبع اهمية دراستنا في كونها تسعى الى إعادة النظر بمقومات الأمن المجتمعي العراقي من خلال الكشف عن المعوقات التي تتحكم بالتنوع الاجتماعي وما يمكن يثيره من اشكاليات معرفية تسببت بعدم الاستقرار السياسي بحكم ما وردته لنا التجربة الحالية التي كشفت لنا عن عمق واهمية موضوعنا الذي يمثل اليوم ميدانا علميا مهما من الناحيتين العلمية والعملية.

- اهداف الدراسة

وضعت دراستنا مجموعة من الاهداف لفهم العلاقة الاشكالية التي نتجت عن عمق الارتباط مابين التنوع الاجتماعي كحقيقة ثابتة تأثر سلبا بحالة عدم الاستقرار السياسي، وقد رصدنا لأجل بفعل ذلك جملة من الاهداف الرئيسة:

١. التعريف بمفاهيم التنوع الاجتماعي والاستقرار السياسي.
٢. التعريف بإشكالية المعرفية التي يثيرها الاستقرار السياسي في العراق وما تحمله اثاره السلبية من تعقيدات على التنوع الاجتماعي فيه.
٣. محاولة قراءة التنوع الاجتماعي سوسيولوجيا في ظل حالة الصراع السياسي في العراق ومحاولة قراءة الفجوة المجتمعية التي نتجت بفعل ذلك.
٤. تبين الالام التي يجب توظيفها لتفعيل تنوع اجتماعي ضامن لبناء استقرار سياسي في المجتمع العراقي في المستقبل البعيد

ثانيا: التنوع الاجتماعي، دراسة في المفهوم

التنوع لغة من تنوع ، تنوعا وتنوع الشيء صار أنواعا ، ويُقال تنوع الشيء اي تحرك وتمايل في السير تقدم^(١) اما التنوع اصطلاحاً هو سمة كونية شاخصة في كل زمان في كل بقعة من بقاع الارض ، ذلك سنة من سنن الخالق^(٢) وعرف روبرت دال المجتمع المتنوع بانه كل مجتمع ينشأ عندما لا تكون هناك اي هيمنة سياسية او ثقافية او اثنية او أيديولوجية في مجتمعات تتكون من اكثر من قومية أو طائفية أو أقلية اثنولوجية يختلف بعضها عن بعض من حيث اللغة او الدين أو الطائفة او القومية او الثقافة ، فهي مجتمعات

معقدة التركيب ولكن درجة تعقيدها تختلف باختلاف حجم التنوع الموجود من جهة ودرجة حماس افرادها في التمسك بخصوصياتها من جهة اخرى (٣)

اما التنوع الاجتماعي فيعني: الاعتراف بوجود جماعات لها فوارق او خصوصيات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة وتشكل هذه الخصوصيات قاعدة لقوتها السياسية او توزيع اتخاذ القرار بين جماعات او مؤسسات متنوعه ، فان مصطلح التعددية تشير الى مجتمع تكون فيه القوة موزعة بصورة واسعه على جماعات محددة مرتبة في انماط متعددة للصراع او المنافسة او التعاون ، والمجتمع التعددي هو المجتمع المتباين والمتنوع من الناحية العرقية او الطائفية او اللغوية او الثقافية او السياسية (٤). كما يعرف على انه: وجود جماعات ومؤسسات متعددة غير متجانسه في المجتمع يكون لها اهتمامات اقتصادية ودينية وثقافية متنوعة (٥).

المبحث الثاني: واقع التنوع الاجتماعي في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق: قراءة سوسيو — جدلية لواقع الفجوة المجتمعية

التنوع الاجتماعي في العراق بدء يأخذ في ظل الاوضاع الراهنة معنى وابعاد متعددة منها محاولة البعض سحب البلاد الى حروب اهلية وصراعات حزبية ودينية وطائفية وهناك البعض الاخر من يقود حملات وحركات تمرد وانفصال وكل هذه الظواهر تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي، واصبحت هذه الاحداث وكأنها من حقائق الحياة اليومية في العراق وبالإمكان وضع العديد من الادلة عن عدم الاستقرار السياسي واشكاله في المؤسسات السياسية والدستورية في البلاد ومنها (٦)

أولاً: المحاصصة السياسية (الطائفية)

ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في العراق على تأسيس نظام سياسي طائفي يتوافق مع رؤيتهم الفكرية لتحقيق ما تصبوا اليه حيث اصبحت الطائفية والمحاصصة احد خصائص الدولة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) حيث انطلقت النخب السياسية العراقية حالياً في وضع ملامح تشكيل الدولة العراقية الجديدة بعد الاحتلال في (٩ نيسان ٢٠٠٣) في وضع أسس المحاصصة السياسية والتي البذرة الاساسية لحاصل العملية السياسية التي انطلقت بعد تشكيل الحكم الانتقالي ، حيث سادت الفوضى التي شهدتها العملية السياسية وطبيعة تشكيل النظام السياسي الذي تشكل وتحدد على اساسها السلم الاهلي في العراق وكانت لهذه المحاصصة الطائفية تأثيرها وتداعياتها (٧) والتي انعكست سلباً على مجمل النظام السياسي ومصادقته فقد كان لها الاثر الواضح على النسيج الاجتماعي العراقي وظهر ذلك من خلال الاستقطابات الطائفية والعرقية والمنطقية ، حيث وصلت الى حدوث ما يشبه الحرب الاهلية بين مكونات الشعب خصوصاً خلال الاعوام من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) الامر الذي دفع تصعيد ظاهرة الغلو الديني وانتشار مظاهر في سياق التمحور المذهبي والطائفي والعربي، بالإضافة انتشار العديد الممارسات المناقضة للدين والعادات الاجتماعية والتي ادت الى ازدواجية واضح في سمات الشخصية

العراقية خلال السنوات الاخيرة ^(٨) حيث اصبحت المحاصصة الطائفية في العراق هدفاً لسياسيه لتحقيق مكاسبهم على حساب الوطن والمجتمع مما ادى الى اثاره الصراع الطائفي وغياب قيم المواطنة والانتماء المجتمعي وفشل سياسة التعايش السلمي بين المواطنين اذ اصبح الوطن مقسم الى مناطق حسب الطائفة بعد ما كان ابناؤه كالبنين الواحد ^(٩) اذ تحول انتمائهم وولائهم للطائفة بدل من الولاء للوطن فأنتجته مردودات سلبية اثرت على الدولة ومؤسساتها من حيث تنظيمها وإدارتها ، اذ سادت مفاهيم المحسوبية على حساب الكفاءة وعلى تماسك النسيج الاجتماعي وادت الى زيادة الفجوات بين الافراد في المجتمع نتيجة لسيادة مفاهيم الإقصاء والابعاد والتهميش مما جعل مبدئ او فكرت نفي الآخر وعدم قبوله والقضاء على المغاير والمفارق طائفيًا ظاهره مرضية تهدد مفهوم الدولة وتقضي على جميع الروابط الذي تربط بين اجزائها وتصبح الناس مجرد طوائف متناحرة نتيجة للمحاصصة السياسية ^(١٠) .

وعليه نجد ان المحاصصة كان لها دور كبير في فشل الاحزاب والقوى السياسية في خلق مشروع وطني حقيقي وعدم توظيف المحاصصة بشكل سليم مما جعله ممارسة الديمقراطية ممارسة خاطئة حالت دون بناء دولة عراقية على اساس الدستور والمواطنة حيث ان في دولة المواطنة يتساوى الافراد جميعهم في الحقوق والحريات دون التميز بسبب المعتقد، او المذهب، او القومية فالنظام السياسي عندما يكون طائفيًا تغيب المواطنة لان التعدد الطائفي نقيضاً للمواطنة

ثانياً - تضخم الفساد المالي والاداري

من ابرز انواع الفساد هو الفساد المالي والاداري ، لأنه يمس قوة وهيبة المجتمع والدولة اذ لا يمكن ان يكون المجتمع الفاسد قوياً بوجود دولة يدهمها الفساد ، لان القوة سمه من سمات النظام السياسي والاجتماعي فمن خلال المجتمع الخالي من الفساد تتمكن الدولة من الوصول الى درجة عالية من سمات التماسك ، فانتشار الفساد الاداري والمالي يعد من اخطر الظواهر التي تصيب مؤسسات الدولة العراقية ولا سيما عندما تبدء وتيرت هذا المنحى بالتصاعد السريع ليصبح ظاهره اجتماعية رئيسية تمس المجتمع والدولة وتمدد اثاره لتتأثر جميع مرافق الدولة وقطاعاتها مما يؤدي الى شيوع حاله ذهنية لدى الافراد تسوغ الفساد وتحيد له من الذرائع ما يبرر استمراره ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية ^(١١) فتتفاقم مضاعفات الفساد مع مرور الوقت يفقد القانون هيبه في المجتمع كما وان الاثار المدمرة ليس مجرد قضية اخلاقية بللها تكلفته الاقتصادية والاجتماعية الباهظة حيث ان اليوم لم يقتصر الفساد المالي والاداري على تلكه الصور التقليدية كتعاطي الرشوة، وجرائم الاختلاس وإساءات استخدام الوظيفة العامة ، بل امددت لتتأثر الاعصاب الحساسة في المجتمع فتعددت اشكالها ومظاهرها واختلفت باختلاف الجهة الذي تمارسها او المصلحة التي تسعى لتحقيقها فقد يمارسها فرد او جماعة او مؤسسة ويكون الهدف منها تحقيق منفعة مادية او مكسب سياسي ، وقد تمارسه مجموعه

بشكل منظم ومنسق ويشكل ذلك اخطر انواع الفساد فهو يتغلغل في بنیان المجتمع سياسياً ، واقتصادياً واجتماعياً^(١٢) ويرجع التضخم في الفساد المالي والاداري الى اسباب عدة^(١٣)

١- الأسباب الحضري وتعني ان سبب بروز ظاهرة الفساد الاداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في اجهزة الدولة

٢- الأسباب السياسية ان محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الادارية اضافة الى ضعف العلاقة بين الادارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية كل هذه الحالات من شأنها ان تؤدي الى بروز الفساد الاداري

٣- أسباب هيكلية وتعزى الاسباب الهيكلية الى وجود هياكل قديمة للأجهزة الادارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الافراد وهذا له اثره الكبير في دفع العاملين الى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الاداري بغية تجاوز محدودات تتعلق بالهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الاجهزة الادارية وبموجب هذه الاسباب وعليه نجد ان العراق كغيره من البلدان تعرض وبتأثير عوامل خارجية وداخلية الى تحديات هدمت البنى المؤسسية ، وعمقت مظاهر التمييز الاجتماعي وادت بشكل او بآخر الى تصدع في مستوى الامن الاجتماعي وارتفاع مستويات الجريمة المنظمة والفساد الاداري والمالي، كما وشهدت التنمية البشرية انخفاضاً كبيراً بسبب تدهور البنى التحتية وصعوبة ايجاد فرص عمل دائماً وظروف معقدة تتصل بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: التعددية الحزبية

تعد ظاهرة التعددية الحزبية باعتبارها كل مركب من اجزاء شبه مترابطة في حركتها منضمة ومتفاعله في ما بينها ، وبما يوصلها الى مستوى النظام بحسب نظرية النظام بعد ارتقاء تلك الاجزاء الى مؤسسات تنشأ وتبني ضمن حدود وضوابط معينة تعززها التوافقات بين العناصر المركبة للنظام باختلاف تطلعاتها ومما عرف به النظام الحزبي بأنه نظام سياسي يسمح بوجود عدة احزاب سياسية تتنافس في الانتخابات وتشارك في الحياة السياسية بهدف تمثيل مجموعه متنوعه من الآراء والمصالح في المجتمع مما يساهم في تعزيز الديمقراطية ويسمح للمواطنين باختيار ممثليهم من بين خيارات متعددة لا نها تعتبر عنصراً أساسياً في الانظمة الديمقراطية كما وتساهم في تعزيز الحوار السياسي ، والتنافس السلمي وتمنع احتكار السلطة من قبل حزب واحد مما يعزز من مشاركة المواطنين في العملية السياسية^(١٤) واصبحت التعددية الحزبية في العراق بعد عقاب عام (٢٠٠٣) واقع لا يمكن انكاره فظهرت العديد من الاحزاب بما في ذلك الاحزاب الاسلامية ، والاحزاب العلمانية ، والاحزاب الكردية ، والتي جاءت بعد تجربة طويلة من الحكم المركزي وهيمنة الحزب الواحد الذي استمرت (٣٥) عاماً ، فاصبح المجتمع العراقي مجتمعاً يمتاز بالتعدد والتنوع من حيث تركيبته الدينية والقومية والاثنية^(١٥) ، حيث شهد النظام السياسي اتجاهاً واضحاً نحو التعددية الحزبية مهدت له عدت عوامل لتنظيم الاحزاب والتنافس فيما

بينهم حيث تعد التعددية الحزبية من ابرز الخصائص للأنظمة الديمقراطية فهناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعددية الحزبية حيث ان الاخيرة تعد شرطاً لديمقراطية الى جانب الشروط الاخرى كالانتخابات وحرية التعبير والرأي وان غياب التعددية الحزبية تدل على عدم ديمقراطية النظام السياسي^{١٦} ان من اهم سلبيات التعددية الحزبية في العراق .: (١٧)

- كثرة الاحزاب العراقية غير الفاعلة التي ظهرت على الساحة السياسية

- اغلب الاحزاب العراقية بنت تنظيماتها على اساس الانتماءات الاثنية والمذهبية والطائفية لا على اساس الهوية الوطنية العراقية

- تعيش الاحزاب السياسية أزمة ثقة شديدة التعقيد، فهي تتخذ موقفاً سلبياً اتجاه الرأي الآخر، ولا تستوعب منطق الاختلاف مقدمة الخلاف، فكل حزب يشعر أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها

رابعاً: تدخلات الدول الاقليمية

عانى العراق العديد من التدخلات السياسية بعد عام (٢٠٠٣) ، ودخل في مرحلة مفصلية مهمة اذ مثلت هذه المرحلة انعطافه خطيرة في تاريخ العراق ، وكان لهذه التدخلات صور مختلفة ، منها مباشر ومنها غير مباشر لكن كلاهما يعتبران تدخل ، فالأخير يعني ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي ، ويكون بصورة خفية ، او بصورة واضحة وهذا النوع يتم عن طريق الضغوط الاقتصادية من خلال تقديم المساعدات المالية ضمن شروط معينة ، للتأثير على ارادة الدول المتدخل في شؤونها ، ويطلق على هذا النوع من التدخلات اسم (دبلوماسية الدولار) فضلاً عن تقديم المساعدات للثوار في الثورات الداخلية عن طريق المساعدات الحربية او الاقتصادية^(١٨) اما التدخل المباشر فيقصد به التدخل الذي يكون بصورة مباشرة وعنيفة وذلك باستخدام القوة المادية ، وهذا النوع من التدخل يعد من اخطر صور التدخل التي عرفها المجتمع الدولي منذ نشأته لأنه يهدد الامن والسلم الدوليين ، ومن خلال ما تقدم نجد إن التدخل يتم عن طريق دول تتمتع بقوة وسلطة فتفرض سيطرتها بشكل قوي^(١٩)، وقد عانى العراق من دول الجوار الاقليمي فالميراث الطويل من الخلافات والاشكالات كما مع تركيا ومشكلة المياه وايران والتدخلات المستمرة ومشكلات المياه والنفط لا تبدو سهلة كونها مرتبطة بقيود داخلية تجعل من صنع القرار السياسي الخارجي معقد بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية في العراق مع تلك الدول والدفاع عن مصالحها^(٢٠)، فايران ركزت سياستها من خلال الحافظ على نفوذها في العراق على اساس تشكيل حكومات مركزية يقودها الشيعة فحرصت شديد الحرص على ان لا تخرج تلك الحكومات عن سيطرتها وبالتالي فان نفوذها قوي داخل الحكومة المركزية اذ اصبحت ايران متمرسه من النظام العراقي البرلماني الذي يحتاج الى تحالفات كي يحكم كما وقد استفادت من اقناع الشيعة بالترشيح من لوائح موحد للاستفادة من قوتهم الديموغرافية في الانتخابات العراقية اما الدول العربية المجاورة للعراق شعرت بالخطر من التغيير الذي

شهد العراق، مما دفع الانظمة السياسية العربية وعلى الاخص الخليجية والسعودية منها الى دفع السنة لكي يكونوا نداءً للقوى السياسية الشيعية ودعم الارهاب والفتاوي الطائفية ، وعلى هذا الاساس دخلت البلاد في صراع ما بين القوى السياسية السنية والشيعية ، وكان لتعدد مصادر القرار الاثر الكبير والواضح في ضعف الاداء وارتفاع نسبي في مؤشر عد الاستقرار الداخلي فاصبح العراق مقيداً في اعتماد سياسات تتناسب مع احتياجاتها ومصالحتها ^(٢١) لكن بعد العام ٢٠١٤ اخذ العراق يعيد التوازن الى سياسته

خامساً: الارهاب

يعد الارهاب مشكله مركبة ومعقدة ذات ابعاد امنية وسياسية ، ودينية ، واجتماعية ، وثقافية ، واقتصادية متداخله اثرت كثيرا على والاستقرار السياسي في العراق ، فقد كان للحرب الذي شنتها امريكا ضد العراق الكثير من التداعيات والمخلفات ، فشهد العراق انواع من الارهاب المتعدد المستويات بعد العام ٢٠٠٣ من ضياع الامن وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات واصبح الارهاب ظاهر معرقة للاستقرار الوطني والاقليمي ، وتلك الاثار السلبية الناجمة عن الارهاب في مختلف المجالات الامنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ^(٢٢) اضع الى ذلك عد التطرف الديني ابرز انواع الارهاب في الوقت الحاضر وينتج هذا التطرف الديني من الفهم الخطأ لدين من خلال المغالاة والتشدد في الاحكام والحكم على المجتمع بالجهل والتكفير لعد تطبيق شرعية الله ويجدون في اعمال التفجير والقتال وغيرها من اعمال العنف واجباً شرعياً كما هو الحال في سيطرت تنظيم داعش الارهابي الذي حصل في العراق في العام ٢٠١٤ الذي كلفه التخلص منه الألف من الارواح البشرية الذي قدمت من قبل العراقيين ، وهذا النوع من الارهاب يعرف بالارهاب الايديولوجي الذي تنفذ وفق للايديولوجيات متطرفة في افكارها تحث على اعمال العنف او التهديد ضد الحريات والممتلكات ، وتلك الايديولوجيات تكون سياسية او قومية او دينية ، ناتجة عن تطرف تلك الاحزاب بأفكاره وعدم اعترافه بالآخرين والعمل على اربابهم ^(٢٣) كما وان سوء الاحوال الاقتصادية وانتشار البطالة والشعور بالعجز والاضطهاد وانتقاء العدالة الاجتماعية والتفكك الاسري وفقدان المثل العليا وعدم الاهتمام بمشاكلهم او محاولة حلها عدت من اهم اسباب تورط الاشخاص في نفق الارهاب لأنها تخلق وضعاً عقلياً ونفسياً يؤدي بهم الى فراغ ذهني بسبب عدم ترسيخ مبدأ العدالة بين ابناء المجتمع لذلك يسهل عملية استقطابهم من جانب الجماعات الارهابية ^(٢٤) ف جرائم الارهاب وارتكابها لا تخلو من اهداف تبغى الجهات الارهابية تحقيقها فقد يكون الهدف سياسياً ، او اقتصادياً ، او دينياً ، او اجتماعياً . مما ترتبه على ذلك اثار مدمره للأرواح والاقتصاد ومن هنا فان مواجهة الارهاب يستلزم دراسة علمية عمية تستهدف اسباب انتشاره ومجابهته التي تقع على عاتق السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبعض القوة السياسية، ورجال الدين والمؤسسات الامنية.

سابعاً: اشاعة حالة الاختلالات في مؤسسات الدولة

عجز الحكومة العراقية وفشلها في ادارة مؤسسات الدولة ، وضعف التخطيط الاستراتيجي بعد عام (٢٠٠٣) جعل العراق يفتقر الى استراتيجية وطنية موحدة لبناء مؤسساته في جميع القطاعات ، فعجزها من القيام بمهامها التنفيذية ، وغياب الرؤى المستقبلية في جعل القوانين المشرعة موضع التنفيذ وتفعيلها بدلاً من ابقائها اسيرة المجلدات ، او مجرد حبراً على ورق ادى الى فقدان الثقة بمؤسسات الدولة وجعل المواطنين يفقدون الثقة في قدرت الدولة على تحسين اوضاعها اضافةً الى غياب دور البرلمان الرقابي في الرقابة على اعمال الحكومة ومحاسبة الفاسدين رغم وجود العديد من القوانين والهيئات ذات العلاقة على سبيل المثال هيئة النزاعة الخاضعة لرقابة مجلس النواب كل هذا ادى الى نظام سياسي غير مستقر، فضعف الرقابة والمسألة وغياب دورها بصورة فعالة ادى الى تفشي الفساد في جميع مستويات الدولة ^(٢٥) فالفساد المالي والاداري عدة من ابرز الظواهر الذي تفشت بشكل كبير في العراق بعد عام (٢٠٠٣) فعدة من اكثر بلدان العالم فساداً مما هدد استقرار النظام السياسي واختلاله وعرقل بناء المؤسسات السياسية وسيرت التنمية الاقتصادية ، ونتيجة تفشي الفساد في كافة مفاصل الدولة ادى الى تفاقم الكثير من المشكلات منها : ^(٢٦)

١- غياب الرؤية الوطنية الواضحة واتخاذ القرارات التي غالباً ما تكون رد فعل للالزامات بدل من كونها قرارات مبنية على استراتيجيات طويلة الامد

٢- هدر الموارد في فغياب التخطيط ادى الى توجيه الموارد نحو مشاريع غير مجدية او تكرار نفس المشاريع في مناطق مختلفة

٣- استمرار الالزامات الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة فمعدل البطالة وصل نحو احصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقي في (٢٠١٦) الى ٣٨% للإناث ٢٤% للذكور والفقر ونقص الخدمات الاساسية نتيجة لعدم وجود خطط لمعالجة هذه القضايا.

مما انعكس سلباً على اداء النظام السياسي الذي بات غير مستقر ومعانئاً من سوء التخطيط وهدر المال. بالإضافة الى سيطرة الاحزاب والطوائف على القرار السياسي واعتماد مبادئ المحاصصة والمحسوبية في توزيع الوظائف واشغال المراكز الحكومية ، فالقطاع المؤسسي الحكومي وتعين افراد غير مناسبين للعمل في تلك الوظائف ادى الى خلق حالة من ضعف الموارد البشرية في مؤسسات الدولة وعدم كفاءة الانتاج من عملها ادى الى ضعف الاداء المؤسسي وتشجيع عمليات الفساد الاداري والمالي واعاقت تنفيذ سياسات تنموية شاملة بالإضافة الى زيادة ظاهرة هجرة الكثير من العقول والكفاءات العراقية بسبب عدم الأمان والاستقرار وعدم توفير الحماية لهذه العقول والكفاءات في سبيل النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والصحي للعراق ^(٢٧) كما وأن سوء ادارة الاقتصاد العراقي من قبل النخب السياسية واعتمادهم النظام الريعي واعتمادهم على الموارد النفطية

بصورة مفردة تصل الى اكثر من ٩٠% من ميزانية العراق مما جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الاسعار العالمية، فضلاً عن ضعف التخطيط في توزيع الاقتصاد اثره سلباً على قطاعات اخرى مثل الزراعة والصناعة وفقدان النظرة المستقبلية للمشهد الاقتصادي العراقي ادى الى الاختلال في مؤسسات الدولة العراقية ، وغياب الانجازات الملموسة جعل المواطنين يفقدون الثقة في قدرة الدولة على تحسين اوضاعهم (٢٨)

المبحث الثالث: نحو تنوع اجتماعي ضامن لتحقيق استقرار وطني في المجتمع العراقي: قراءة سوسيو— مستقبلية لما ينبغي ان نكون عليه

١- ادارة التنوع الاجتماعي كضرورة مجتمعية لمستقبل العراق

التنوع ظاهرة كونية في افاق السماء وفي جنبات الارض ، وفي الحضارات المتعاقبة على مر الزمن في كل انحاء المعمورة والمخلوقات الحية والجمادة فحكمت الله للتنوع في الطبيعة ان يكون لتعايش طعم متجدد اما التنوع في المنظمات هو تنوع الخبرات والمهارات واساليب التفكير والتمكن من تقديم مبادرات جديدة تفيد المنظمات والمجتمعات كثيراً ، فاحترام التنوع وادارته بشكل جيد يؤدي الى استقرار وضيقي بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بين افراد المنظمة الواحدة من حيث العرق والدين او التوجهات السياسية والاجتماعية للفرد (٢٩) لذا عدت سياسة ادارة التنوع من الممارسات الجيدة التي تعنى برسم سياسة طويلة الامد مع المكونات الاجتماعية المتعددة في الدولة والتي تتماشى مع استراتيجية الدولة العليا من اجل تحقيق التكامل الاستراتيجي فالحكومات والنخب السياسية لها دوراً هاماً في ادارة التنوع ، وفهمه عبره سياساتها وممارساتها فيقع على عاتقها رسم سياسات تمنع التحيز وعدم العدالة في التوظيف وتساوي الفرص التدريب والتطوير من اجل الاستفادة من التنوع بوصفه مفتاحاً لتحقيق الانسجام والوئام الاجتماعي فهناك مجموعة من السياسات التي تتبعها الدولة بهدف ادارة التنوع داخلها (٣٠) اما ادارة النخب السياسية العراقية للتنوع بعد التغير السياسي عام (٢٠٠٣) لا تمثل ما يعنيه هذا المفهوم ، لا انها قائمة على علاقة ومكونات فنوية فكل فئة سياسية تصل لسلطة تمثل فنئها فقط لذا فان عملية البحث في النخب العراقية ودراساتها لإدارة التنوع وان وجدت فهي صعبة جداً لكنها ليست مستحيلة لا نها مهمة وطنية من اجل جعل اداء النخب السياسية في العراق ممزوجة بعمل اكايمي صحيح لذا نحن بحاجة دائمة الى دراستها والاهتمام بها من اجل مستقبل عراقي زاهر وادارة جيدة بعيدة عن الصراع والتنافر ، وتقبل الاخر من خلال انتهاء الصراعات السياسية التي استمره منذ عام (٢٠٠٣) لذا فأداره سياسة التنوع في العراق تعد ضرورة سياسية مهمة نظراً للتركيبية الاجتماعية المتنوعة في العراق فهو بلد متعدد الاعراق والطوائف حيث يعيش فيه العرب الكرد التركمان الازيديين المسيحيون ، مما يخلق تحديات كبيرة للتعايش السلمي للفرد العراقي بوصفه موطناً عراقياً له حقوق وعليه واجبات لا بوصف قومي ، او عرقي ، او طائفي وهذا لا يتم الى في ظل دولة مدنية تؤمن بالتنوع والتعدد الثقافي من جهة ، وبالعدالة ، والمساواة بين مكونات المجتمع من جهة

أخرى^(٣١) وهذا التعايش السلمي في العراق لا يتم الى من خلال القضاء على الطائفية السياسية ، والطائفية السياسية لا يمكن القضاء عليها الى من خلال سلطة وطنية معبرة عن المجتمع بأكمله لا بجزء منه وهذه السلطة ستؤدي الى قياس ثقافة وطنية شاملة تسهل من عملية التفاعل الثقافي بطريقة تدريجية بهذا تتحقق الوحدة الوطنية ويسود السلام المجتمعي وينجح التعايش السلمي فأى دولة ناجحة متطورة تقوم على اساس المواطنة فهو شرط اساسي في بناء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات الموجودة لأنه الماسة كفيله بتنظيم التنوع والتعدد في المجتمع والمحافظة على وحدته السياسية ، فهذه المؤسسات قادرة على ضمان وجود اطار واحد للتنوع منسجم قائم على اساس القبول بحق مشاركة الجميع في بناء الدولة وحكمها بعيداً عن الطائفية السياسية ، ففي حالة غياب المدنية والديمقراطية سيعيش المجتمع في نزاعات وصراعات مستمرة^(٣٢) لذا ومن خلال ما تقدم ترى الباحثة ان التنوع والتعدد واقعة اجتماعية موجودة منذ وجود البشرية الى ان المشكلة تكمن بإدارة هذه الظاهر وليس المشكلة في التعدد بحد ذاته والدليل على ذلك ان التنوع في عدد من البلدان عدا مصدرا لقوتها وترسيخاً لركائزها ، بينما في دول اخر كان التنوع عاملاً لتفرقة والازمات والحروب والصراعات ، وهذا ما يعتمد على الية ادارة النخب السياسية القائمة والذي تحتكر اهم المراكز السياسية والاقتصادية وتخاذ القرارات المصرية في شؤون البلاد .

فإدارة التنوع داخل المنظمة تعتبر الية ووسيلة ونهج اداري يهدف الى مكافحة التميز السلبي بين العاملين داخل المنظمة وبناء ثقافة التواصل الايجابي من خلا تعزيز التعليم والمشاركة المجتمعية والقبول بالتنوع عبر البرامج التعليمية والمبادرات المجتمعية وزيادة التمكين الاجتماعي والاداري دون اي تميز على اساس النوع والعمر والون والاصل واللغة والدين وخلق منصات للحوار بين المكونات المختلفة على المستويات الحكومية والمجتمعية من اجل تعزيز الفهم المتبادل كل ذلك سوف يحقق عدة فوائد ومنها النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال اداء العاملين الذي سوف يتحسن للأفضل وتفكيرهم الابتكاري الذي يكون مصدر قوة اذا ما تم اختلاف المجموعات بشكل ايجابي والذي سوف يظهر ولأنهم وانتمائهم التنظيمي ، لذا فان ادارة التنوع في العراق ليست خياراً بل ضرورة لضمان وحدة وطنية مستدامة وتحقيق مستقبل مستقر للجميع^(٣٣)

٢. الاعتراف بالمواطنة كثقافة وطنية جامعة

تعود كلمة المواطنة ومدلولها الى عهد الحضارة القديمة الرومانية واليونانية حيث انها مشتقة من كلمة (POLIS) والذي تعني المدينة ومن ثم تعني تعبير المواطنة الحالة القانونية التي تعكس العلاقة بين الوطن والمواطن ، والمواطن ذاته هو شخص مسجل رسمياً ضمن اعضاء مجتمع سياسي لدولة ما^(٣٤) الى ان مفهوم المواطنة تتطور في الدول الحديثة نتيجة لتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية اضافة الى تأثير العولمة وثورة الاتصالات والانترنت لتصبح الديمقراطية واشترك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية

السياسية وحقوق الانسان وركائز المواطنة المعاصرة ، وان المواطن هو من يتمتع بالحقوق ويؤدي الالتزامات كما قال المفكر (جوزيف دوماتر) في اعلان حقوق الانسان " لا توجد انسان قط في العالم رأيت على مدار حياتي"^(٣٥) وهذا مفاده ان المواطن اساس الشرعية السياسية ففي النظام الديمقراطي لم يعد الرباط بين الافراد دينياً او طائفيّاً ، وانما سياسياً لكونهم مواطنين مهما كانت ديانتهم او جنسهم او طائفهم^(٣٦) لذا تركز المواطنة على اساس ان المواطنين هم الذي يحكمون مجتمعهم بشكل جماعي باستخدام القوة المشتركة بينهم والمتمثلة في قيم الولاء للوطن وسعي لحكم ديمقراطي^(٣٧) وللمواطنة العديد من القيم منها ما يلي^(٣٨)

١- قيمة المساواة وتمثل حق التعليم والعمل والجنسية والمعاملة المتساوية امام القانون

٢- قيمة الحرية وتشمل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية والتنقل داخل الوطن وحق التعبير عن الرأي

٣- قيمة المشاركة وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة او الاحتجاج السلمي وحق الاضراب والتصويت في الانتخابات العامة

٤- قيمة المسؤولية الاجتماعية تشمل العديد من الواجبات مثل واجب رفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية للوطن واحترام القانون واحترام الحرية والخصوصية

ثالثاً: بناء دولة مؤسسات

من أجل اعادة بناء الدولة العراقية لابد ، للقيادات الحكومية والدينية والثقافية ان تقدر حجم الدمار الذي حصل ما بعد عام (٢٠٠٣) في نسيج المجتمع ، وان يصبح جل اهتمامها في اعادة رسم عقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها وتعزيز الثقة ، واستعادة الاستقرار الاجتماعي بعيداً عن الانانية والذاتية ووضع قوانين ولوائح جديدة تعود بالنفع للمواطنين ورفاهيتهم حتى يكون لديهم شعور الفخر والاعتزاز بالدولة ، لذلك فتعاون القيادة الدينية والثقافية مع الدولة اصبح امراً اكثر ضرورة لبناء مجتمع عراقي موحد ، فبناء دولة مؤسسات على اساس الاستقرار والمواطنة هو احد اهم الشروط الاساسية للتعايش السلمي والمقصود ببناء الدولة هو بناء مؤسسات حكومية جديدة تكون مقوية وداعمة للمؤسسات الموجودة^(٣٩)

فالعراق يشهد اليوم واقع جديد بعد انتهاء حقبة الحكم الشمولي ، متطلعاً الى مستقبل مشرق قائم على الديمقراطية والحرية ، وسيادة القانون ، واحترام حقوق الانسان من اجل الوصول الى بناء دولة مؤسسات فوضع البنية الاولى من هذا الصرح المستقبلي هي صياغة دستور وطن معبر عن تراث العراق العريق بمختلف طوائفه واعراقه في اطار موحود يكفل للجميع حقوقه من خلال تعزيز اسس قانونية لنظام الدولة بالدستور الجديد الذي ايده قوه اجتماعية فجاء ليصنع اساساً جديداً لبناء مؤسسات الدولة وتنظيم حقوق المواطن وتنظيم علاقات العراق الخارجية يكون نموذج يحتذى به من دول المنطقة لا يصبح مجرد وثيقة مدونة بل هو صياغة قانونية لفكره سياسية او فلسفة سياسية للسلطة الحكمة ونظامها السياسي الحرية وحماية الحقوق وبناء مؤسسات دولة

متحضرة عصرية فكل ذلك ترفاً بل هو مفصل مهم من مفاصل المقوم السياسي بل واحد اهم المقومات الاساسية في المجتمعات التي تطمح في بناء دولة مدنية حديثة الى جانب مقومات اخر يجب توافرها اجتماعية واقتصادية وفكرية^(٤٠) وبما ان الدولة العصرية هي دولة مؤسسات لذا كان العراق قبل العام (٢٠٠٣) خارجاً عن تعريف الدولة العصرية لأنه لم يكون يعتمد المؤسسات كمنهج في نظام حكمه اما بعد عام (٢٠٠٣) فقد بدء النظام الجديد مسعاها نحو بناء دولة عصرية تعتمد القانون والدستور كمرجع ففي ١٥ - تشرين الاول من العام (٢٠٠٥) بدئت مرحلة بناء الدولة العراقية العصرية^(٤١) لذلك ومن خلال ما تقدم ترى الباحثة ان المؤسسات السياسية جزءا لا يتجزأ من البناء الاجتماعي فاذا كانت المؤسسة بمفهومها العام نتيجة من نتائج الحاجات الانسانية فأن المؤسسات السياسية هي نتيجة التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية وبنائها يتطلب وقتاً وصبراً وإدارة حكومية فعالة ومهنية تتميز بالكفاءة والنزاهة ، الى انه ضرورياً لتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق وبناء دولة مؤسسات قوية قادره على خلق بيئة عمل مناسبة ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

رابعاً: محاربة الفساد الاداري والمالي

تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري من اخطر ما تواجهه البلدان وعلى الاخص البلدان النامية ومنها العراق والتي يترتب عليها شلل في عملية البناء والتنمية والاقتصادية بما تنطوي عليه من تدمير للاقتصاد والقدرة المالية والادارية واثرها على البنية المجتمعية ورفاهية المجتمع كما ولها امكانية التغلغل في كافة جوانب الحياة وما يترتب عليها من الاثار السلبية على مختلف مفاصل الدولة واستفحلت ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق بعد التغيرات السياسية الذي شهدها البلد بعر العام (٢٠٠٣) وحتى الان حيث اصدر المدير التنفيذي لسلطة الائتلاف العديد من الاوامر لاحتواء هذه الظاهرة والحد منها ، حيث اصدر المدير التنفيذي للسلطة الائتلاف العديد من الأوامر ومنها الامر رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٤) وفق المادة (١) والذي نصت على " يخول مجلس الحكم بموجب هذا الامر سلطة انشاء مفوضية عليا معنية بالنزاهة العامة تكون جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد "^(٤٢) وبعد صدور دستور جمهورية العراق لعام (٢٠٠٥) قام مجلس النواب تشريع قانون رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) لهيئة النزاهة تطبيق للمادة (١٠٢)^(٤٣) من الدستور ، واصبحت مهمة هيئة النزاهة التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها والتميز على الاساس العرفي والطائفي واستغلال السلطة لتحقيق اهداف شخصية التي تعتبر من جرائم الفساد المالي والاداري الذي يعاقب عليها القانون في المادة (٣٢٠) وجرائم سوء استخدام الاموال العامة من خلال وضع اسس ومعايير وثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية وايجاد وسائل كفيلة بتنمية تلك الثقافة بين اوساط المجتمع سوء كانت اجهزة الاعلام او الندوات الثقافية او المناهج الدراسية لتخلص من افت الفساد المالي والاداري واثاره السلبية ، لذلك وضعت النزاهة مجموعة من القيم والسلوكيات الواجب الالتزام بها بكافة المستويات الادارية فالأخيرة تتخذ قرارات تتعلق بأمن

المجتمع وصحته وتعليمه وتنمية وغير ذلك بما يتعلق بالأفراد بالمجتمع اما في ما يخص الجهاز الرقابي المركزي فقد صدر قانون خاص بديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ اذ بموجب هذا القانون تم توسيع صلاحيات الجهاز الرقابي المركزي ومن ابرز هذه الصلاحيات التحقيق الاداري في حالات معينة وهي في حالة كانت المخالفة المالية مكتشفة من قبله بشكل مباشر في الجهات التي لا يوجد فيها مكتب المفتش العام^(٤٤) ومن خلال ما تقدم ترى الباحثة ان توفر الدعم السياسي في مكافحة الفساد يعطي دافع كبير للقيادات في جميع الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية للالتزام بمحاربة الفساد المالي والاداري وجميع صور الفساد والاعمال الا اخلاقية الذي تتعلق بأداء الوظيفة العامة .

يجب التركيز في مكافحة الفساد^(٤٥)

١. التركيز على اشاعة ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع بوسائل الاعلام المختلفة والمناهج الدراسية
- ٢- الاخذ بأراء المواطنين وقياس درجة الرضا عن الخدمات المقدمة في اية مؤسسة او دائرة حكومية لكي يشعر الجميع بان هناك رقابة جماهيرية
- ٣- تفعيل العقوبات الرادعة في مجالات الفساد المختلفة وايجاد التشريعات القانونية للحالات التي تتطلب ذلك لا سيما وان اليات الفساد قد تطور مع تطورات التكنولوجيا الحديثة واتساع نظام العولمة
- ٤ — التعاون الدولي مع المنظمات الدولية المختصة وشرطة الانترنت لمحاربة الفساد خارج حدود الدولة ومنها جرائم التهريب وغسل الاموال وتمويل الارهاب والرشاوي التي تدفعها الشركات الاجنبية في الخارج
- ٥- فتح خطوط ساخنة للإبلاغ عن حالات الفساد الاداري وتسهيل الاجراءات والبعد عن التعقيدات الادارية التي تمنع المواطنين والوافدين من الإبلاغ عن حالات الفساد الاداري ووضع حوافز مادية ومعنوية لتشجيع المبلغين
- ٦ — الغاء مبدأ المحاصصة في العمل الوظيفي بالأخص المراكز السياسية للوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية واعادة العمل في التعينات حسب قانون مجلس الخدمة
- ٧- تفعيل قانون العقاب والثواب في مؤسسات الدولة مع استخدام مبدأ المساواة امام القانون

خامساً: العمل على توقيع عقد اجتماعي ضامن لمجتمع تعددي في العراق

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة امام نظام السياسي القادم لبناء عقد اجتماعي جديد بعيداً عما كان مطروح من عقود اجتماعية سابقة قائمة على اساس القوة والعنف لا سيما ان هذه المرحلة شهدت تحولات جذرية على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اذا فاطلت قوات الاحتلال وما تلتها من ادارة حكم عراقية شعارات الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والحرية والمساواة كأساس لبناء عقد اجتماعي يضمن التوازن والتناغم بين الدولة والمجتمع فتم الأخذ بالنظام الاتحادي الناتج من انتخابات كانت تجري بانتظام لضمان الحصول على الشرعية^(٤٦) فتنشئة النظام السياسي جزءاً من الثقافة السياسية والاطار القيمي والواقعي للوعي

السياسي العام وتنمية مراحله وضمان سلمية اتجاهاته يعتمد على حيوية الحياة السياسية الناتجة عن المبادلة المدركة بصورة ما ينبغي تحقيقه كواجب صده كحق تلك المبادلة بكل ما تحفل به من رموز وقواعد ومؤسسات اداء ونضم تبقى رهينة النظام السياسي وطبيعة تشكيلة ومن هنا كانت فكرت العقد الاجتماعي سياسية بطبعه تهدف الى ترسيخ ديمقراطية كمنهج ثابت كما وتعزز تدابيرها نحو بناء مجتمع منجز ومبادر تبني فيه شخصية المواطن على اساس التنشئة السياسية المعززة لمشاعر المسؤولية الاجتماعي وبناء عقد اجتماعي متوازن بين النظام والمجتمع^(٤٧) الى ان ما حدث في العراق على المستوى السياسي تسبب في انعدام الثقة في عمل مؤسسات الدولة التي قامت على اساس الولاءات الفرعية وتوزيع المناصب على اساس الطائفية بدلاً من تكافؤ الفرص وغياب معايير المراقبة والمحاسبة ادى الى التفكك الاجتماعي وفقدان روح المواطنة وثقافة الوطن واعاقة قيام دولة وطنية ناهيك عن تدهور الاقتصاد العراقي واثره السلبي على كل ابناء الشعب العراقي كل ذلك ادى الى انعدام الثقة بين المواطنين والدولة فان عملية صياغة عقد اجتماعي جديد لا بد ان يبدأ من اصلاح القمة المتمثلة بالنظام السياسي وهيكلته بالشكل الذي يخدم المواطن العراقي من خلال سلطات منبثقة من اراده جماهيرية وفق دستور ينسجم مع معطيات المرحلة ويعكس مصالح المجتمع فالدستور يمثل عقداً اجتماعياً بين ابناء الشعب الواحد ولا بد له ان يعبر عن طموحات ومصالح شعبه من خلال تحديد شكل الدولة واسلوب حكمها وللوصول الى هكذا صيغة لا بد من جميع الاطراف ان تتحلى بالمرونة والاستعداد لتقديم التنازلات المتبادلة من خلال الحوارات واشراك الجماهير عملاً في صياغة الدستور^(٤٨) لبناء عقد اجتماعي جديد لا يتطلب تحولات بنائية وهيكلية في مجالات الاقتصاد والسياسية فقط بل في السيكولوجية الفردية والجماعية معاً من خلال اعادة صياغة الدستور والغاء المحاصصة الطائفية وتأكيد على الوحدة الوطنية والدولة المدنية والتحرر من الطائفية ولابتعاد عن النسق الاحادي الا تسامحي والعمل على نشأت وفق اسس ثقافية اجتماعية ترمي الى ادراكه بمعنى المواطنة وما له من حقوق وعليه من واجبات لضمان تحقيق التناغم بين النظام والمجتمع وتوفير الاجواء المناسبة للأفراد والمؤسسات للعمل والاستثمار بشكل امان دون ابتزاز وتشجيع نفوذ القطاع الخاص والمشارك وفرض هيبة الدولة من خلال فرض القانون^(٤٩)

الخاتمة

يمثل التنوع الاجتماعي في العراق، بكل ما يحمله من ثراء وتعدد في الهويات والانتماءات، حجر الزاوية في تكوين النسيج المجتمعي العراقي. ومع ذلك، فقد تحول هذا التنوع، في ظل جملة من التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، إلى مصدر لتعقيدات جمة تعيق مسيرة الاستقرار السياسي المستدام. إن غياب آليات مؤسسية وسياسية فاعلة لإدارة هذا التنوع بشكل عادل وشامل، وتهميش بعض المكونات الاجتماعية، وتغليب منطق المحاصصة

الطائفية والثنية، قد أدت إلى تفاقم الانقسامات وتكريس حالة من عدم الثقة بين مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

إن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يتطلب رؤية وطنية جامعة تتجاوز المقاربات الاختزالية للهوية، وتعمل على بناء دولة مواطنة حقيقية تضمن الحقوق والواجبات المتساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم. يستلزم ذلك تبني إصلاحات سياسية ودستورية عميقة تعزز دولة القانون، وتؤسس لمؤسسات قوية ونزيهة قادرة على احتواء التنوع وإدارته بشكل إيجابي. علاوة على ذلك، فإن معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص متكافئة لجميع فئات المجتمع، تمثل ركائز أساسية لتعزيز اللحمة الوطنية وتقوية الاستقرار السياسي.

ختاماً، يمكن القول إن تجاوز إشكالية الاستقرار السياسي في العراق في ظل تنوعه الاجتماعي الغني يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وحواراً مجتمعياً بناءً، واعتماد استراتيجيات شاملة تهدف إلى بناء دولة قوية ومستقرة ومزدهرة تحتضن جميع أبنائها وتستثمر في تنوعهم كمصدر قوة ووحدة لا كمصدر للنزاع والانقسام. إن بناء مستقبل مستقر ومزدهر للعراق يرتكز في جوهره على كيفية إدارة هذا التنوع الاجتماعي الفريد وتحويله إلى قوة دافعة نحو التنمية والازدهار للجميع.

المصادر.

القران الكريم

١. ابراهيم اسماعيل، الكفاءات المهاجرة اشكالية قديمة متجددة، مجلة شؤون استراتيجية، السنة السادسة، العدد ١٨، ٢٠٠٨

٢. احمد شكر حمود، الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٠١٤

٣. باسم فيصل الدليمي، الفساد الاداري وبعض اشكاله من وجهة نظر عينة المديرين رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

٤. جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، ط٧، لبنان، ١٩٩٢

٥. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، ط٥، العامة لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧،

٦. حسن الصفار، التنوع والتعايش، مطبعة الفرقان، النجف الاشرف، العراق، ٢٠٠٥

٧. حسين علي حمدان، الديمقراطية حقوق الانسان، مجلة المواطنة والتعايش، مركز الوطن للدراسات، العدد ٨، بغداد ٢٠٠٩

٨. حسين عليوي ناصر الزيايدي، الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٣، ص ١١٥. ص ١٢١
٩. خيرى عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢
١٠. داود عماد الشبيح، الفساد والاصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣
١١. دومينيك شناير، كريستيان باشوليبية ظو ما المواطنة ترجمة سوينما محمود نجا، الناشر المركز القومي للترجمة، سنة ٢٠١٦
١٢. زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣، الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير ٢٠١٨
١٣. زيد عدنان محسن العكيلي، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، ال عدد ٤٨ - ٤٩، ٢٠١٧
١٤. سازان سامات عبد المجيد، رسالة ماجستير، تقيم النخبة لدور وسائل الاعلام العراقية في مواجهة الطائفية، جامعة البتراء ٢٠١٥.
١٥. سعدي ابراهيم، حسين المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣، مجلة ابحاث العلوم السياسية، المجلد ٢٠١٩، العدد ٣٩، ٢٠١٩،
١٦. سفير احمد الجراد، ظاهرة التطرف الديني، محمد الامين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩
١٧. السفير لقمان عبد الرحيم الفيلى، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان
١٨. سهاد عادل احمد محمد، الاقليات والوحدة الوطنية في العراق، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥
١٩. شمال احمد ابراهيم، اشكالية الديمقراطية الاستراتيجية في العراق، مركز كردستان، التنمية السياسية ازمات النظام السياسي في العراق، ٢٠١٣
٢٠. عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية، بغداد، ٢٠٠٩،
٢١. عبد الجبار احمد عبد الله. العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون، الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠
٢٢. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨

٢٣. عدنان قادر عارف الونكنة، الفساد الاداري في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١١ المجلد ٣ ، مجلة كركوك، كلية القانون ، ٢٠١٤
٢٤. عز الدين الجوزي، حماية حقوق الانسان عن طريق حق التدخل الانساني، اطروحة دكتوراه جامعة نيزي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥
٢٥. علي نجم عبد الميالي، اليات ادارة التنوع الاجتماعي ودورها في تقرير السلم الاهلي، رسالة ماجستير معهد العلمين ، ٢٠٢٠
٢٦. ليلة علي، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، القاهرة مكتبة الانجلو مصرية ، ٢٠٠٧
٢٧. محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، لبنان ، ٢٠٠٩
٢٨. مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨
٢٩. منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد التنشئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي، مركز انكي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١
٣٠. نادية فاضل عباس، الحقوقي والحريات في الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ ، في الدستور العراقي وانعكاساته على بناء الدولة وحقوق المواطن، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الدراسات السياسية لعام ٢٠١٢ ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠١٤
٣١. نديم البيطار، من التجربة الى الوحدة القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٦
٣٢. نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٤ ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٠
٣٣. نور شدهان عداي ، دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد ٢٠١٣ ، ص ٧ ، بحث منشور على موقع www.mof
٣٤. نيكولاس سامي استس وجونا شو لهر فر، هل التقسيم حل للحرب الاهلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠١٠

٣٥. هادي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة تكريت للعلوم

السياسية المجلد ٣، العدد ٩، ٢٠٠٣

٣٦. الهام موساوي السعدي، عداد استراتيجيات ادارة التنوع الثقافي داخل المؤسسة مدخل حديث

لتحقيق التميز، مجلة التنمية ادارة الموارد البشرية، مجلد ٢، العدد ٦، الجزائر

٣٧. وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة — الامه دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر

والتوزيع، عمان، ٢٠١٤

38. Washington، the concept of diversity، (Durhim، England: washington، company، 2008

الهوامش:

^١. جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، ط٧، لبنان، ١٩٩٢، ص ٢٤٧

² Washington, the concept of diversity, (Durhim, England: washington, company, 2008), p³

^٣. محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجاً)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٧٩

^٤. علي نجم عبد الميالي، اليات ادارة التنوع الاجتماعي ودورها في تقرير السلم الاهلي، رسالة ماجستير معهد العلمين، ٢٠٢٠، ص ٨
^٥ — سهاد عادل احمد محمد، الاقليات والوحدة الوطنية في العراق، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥، ص ٤٣

^٦ — ينضر أزمة الهوية في ظل الاحتلال، بحث منشور في كتاب استراتيجيات التدمير اليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائج الطائفة الهوية الوطنية السياسات الاقتصادية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية

^٧. ينضر احمد شكر حمود، الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٠١٤، ٢٥ ص ٧٠٦

^٨ — سazan سامات عبد المجيد، رسالة ماجستير، تقييم النخبة لدور وسائل الاعلام العراقية في مواجهة الطائفية، جامعة البترا (٢٠١٥) الصحافة والاعلام

^٩ — نيكولاس ساميانتس وجونا شو لهر فر، هل التقسيم حل للحرب الاهلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠١٠، ص ٧

^{١٠} - هاوي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (٢٠٠٣)، مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد ٣، العدد ٩، جامعة الانبار

^{١١}. الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، حسين عليوي ناصر الزيايدي، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٣، ص ١١٥، ص ١٢١

^{١٢}. ينظر، داود عماد الشبح، الفساد والاصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٧

^{١٣} — باسم فيصل الدليمي، الفساد الاداري وبعض اشكاله من وجهة نظر عينة المديرين رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ١٩٩٩

- ١٤ — ينظر، حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، طه ، العامة لصناعة الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧١
- ١٥ - ينظر، نديم البيطار، من التجربة الى الوحدة القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٢
- ١٦ - نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٤ ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٢٩٦
- ١٧ — زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات وللاستشارات، يناير ٢٠١٨ ص ١٤
- ١٨ - عز الدين الجوزي، حماية حقوق الانسان عن طريق حق التدخل الانساني، اطروحة دكتوراه جامعة نيزي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ ص ٩٨
- ١٩ . المصدر السابق نفسه
- ٢٠ . خيرى عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥١
- ٢١ — سعدي ابراهيم حسين المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣ ، مجلة ابحاث العلوم السياسية، المجلد ٢٠١٩ ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٨١
- ٢٢ — مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨ ، ص ٥٧ ، ص ٥٨
- ٢٣ . ينظر، سفير احمد الجراد، ظاهرة التطرف الديني، محمد الامين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٩
- ٢٤ . المصدر السابق نفسه، ص ١٩٤
- ٢٥ . ينظر، عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥٢ ص ٣٥٣
- ٢٦ — ينظر، زيد عدنان محسن العكيلي، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، ال عدد ٤٨ . ٤٩ ، سنة ٢٠١٧ ، ص ٢٦٦
- ٢٧ . ابراهيم اسماعيل، الكفاءات المهاجرة اشكالية قديمة متجددة، مجلة شؤون استراتيجية، السنة السادسة، العدد ١٨ ، ٢٠٠٨ ص ٦
- ٢٨ . ينظر، زيد العكيلي، مصدر سابق، ص ٢٦٧
- ٢٩ . ينظر، حسن الصفار، التنوع والتعايش، مطبعة الفرقان، النجف الاشرف، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٩
- ٣٠ . المصدر السابق نفسه، ص ١٦
- ٣١ - ينظر، عبد الجبار احمد عبد الله. العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون، الثقافية العامة، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٢
- ٣٢ . ينظر عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٣
- ٣٣ — الهام موساوي السعدي، عداد استراتيجية ادارة التنوع الثقافي داخل المؤسسة مدخل حديث لتحقيق التميز، مجلة التنمية ادارة الموارد البشرية، مجلد ٢ ، العدد ٦ ، الجزائر ، ٢٠١٧
- ٣٤ . larousse dictionnaire edelalalngue francaise bar d'aparis , 1998. p, 34.

٣٥ — دومينيك شنابر، كريستيان باشوليبه ظو ما المواطنة ترجمة سونيا محمود نجا، الناشر المركز القومي للترجمة، سنة ٢٠١٦ ص ١٠

٣٦ . المصدر السابق نفسه

37 — Relgiona ndtheoblga tiosof citizenship cam bidge، univcity press ، 2004 p 7 pauli weithman

٣٨ . ليلة علي، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، القاهرة مكتبة الانجلو مصرية ، ٢٠٠٧

٣٩ . السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان ، ٢٠١٩ ،

٤٠ . ينظر، وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة — الامه دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٤ ص ٢٩٩

٤١ — نادية فاضل عباس، الحقوقي والحريات في الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ ، في الدستور العراقي وانعكاساته على بناء الدولة وحقوق المواطن، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الدراسات السياسية لعام ٢٠١٢ ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٢٤٦

٤٢ . الامر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٣٩٨١ في ٣١ . ١٢ . ٢٠٠٤

٤٣ — نصت المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لعام (٢٠٠٥) على انه "تعد المفوضية العليا لحقوق الانسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة هيأت مستقلة تخضع لرقابة مجلس نواب وتنظيم اعمالها بقانون "

٤٤ . نور شدهان عداي ، دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد ٢٠١٣ ، ص ٧ ، بحث منشور على موقع www.mof

٤٥ — عدنان قادر عارف الونكة، الفساد الاداري في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١١ المجلد ٣ ، مجلة كركوك، كلية القانون ، ٢٠١٤ ص ٤٩٢ ص ٤٩٣

٤٦ — شمال احمد ابراهيم، اشكالية الديمقراطية الاستراتيجية في العراق، مركز كردستان، التنمية السياسية ازماات النظام السياسي في العراق ، ٢٠١٣ ، ص ٣٦

٤٧ — منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد للتنشئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي، مركز انكي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١ ، ص ١٥

٤٨ . المصدر السابق نفسه، ص ٧٩

٤٩ — حسين علي حمدان، الديمقراطية حقوق الانسان، مجلة المواطنة والتعايش، مركز الوطن للدراسات، العدد ٨ ، بغداد ٢٠٠٩ ، ص ٣٩